أزمة الوقود في السودان تجعل الرعية بين مطرقة الحكومة وسندان شركات احتكار الوقود

يوما بعد يوم يشتد الخناق على أهل السودان بأزمة جديدة، وزيادات مريعة في أسعار السلع والخدمات، تفت في عضد ابن البلد المسكين، المغلوب على أمره، فكلما ارتفع سعر الوقود ارتفعت أسعار جميع السلع بلا استثناء لأن الوقود من السلع الضرورية التي لها تأثير في ترحيل جميع البضائع المنتجة، حتى الملح الذي يُضرب به المثل بأنه أرخص سلعة وتكاد تكون بلا ثمن فقد أصبح الملح في بلادي بآلاف الجنيهات! بسبب زيادة سعر الوقود في الشهر الواحد أكثر من مرة وفي أقل من ثلاثة أشهر تضاعف سعره حيث كان بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف جنيه حتى أصبح سعر الجالون الواحد في مدينة القضارف 51.400 جنيه.

وما زال الكادحون سائقو الركشات والتكاتك يقفون أياما وليالي حتى يحصل الواحد منهم على جالونين أو ثلاثة حتى يوفر لقمة من الكسب الحلال. وقد وصل سعر الجالون في السوق السوداء ما يعادل مائة وعشرين ألفا!!

فما هو سبب هذه الأزمات المتكررة؟ لقد قمت باستبيان بسيط لمعرفة خبايا هذه الأزمة؛ فالحكومة تقول إن الأزمة في ولاية القضارف، كما جاء على لسان اللجان المنظمة، وموظفي البترول في مدينة القضارف، هي بسبب جشع تجار الوقود والشركات الموردة، بينما أصحاب المحطات قالوا إن سبب الأزمة هي الحكومة فهي تفرض على المحطات رسوماً عالية، فبحسب ما قاله لي أحد أصحاب المحطات في مدينة القضارف، فضل عدم ذكر اسمه، فإن إدارة البترول في القضارف تفرض على كل صهريج وقود ما يعادل ٣٥ مليوناً، نعم خمسة وثلاثين مليون جنيه سوداني للصهريج الواحد وفي المدن الثانية مثل ولاية كسلا ١٨ مليوناً للصهريج الواحد، والكلام نفسه قاله لي أحد الموظفين في إدارة البترول تربطني به علاقة شخصية وقال إن هذا المبلغ المفروض تصرف به مرتبات موظفي أمانة الحكومة وأصحاب الرتب السيادية. وما زالت الحكومة تتكتم على هذه الرسوم ولا تصرح بها خوفا من نقمة الشارع، لذلك لم ولن تحل أزمة الوقود في البلاد طالما غاب عن الحكومة مفهوم الرعاية، لبُعدها عن أحكام الإسلام العظيم، الذي حرم على الحكام أن يضيقوا على الناس، ويأكلوا أموالهم دون وجه حق إذ يقول الله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾، ويقول النبي ﷺ: «**مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغَلِّيَهُ عَلَيْهِمْ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

أما عن شركات الوقود المحتكرة له فهذا الاحتكار أيضا لا يجوز، فالوقود من الملكيات العامة التي لا يجوز أن يمتلكها الأفراد بل الواجب على الدولة أن تستخرجه وتعطيه للناس مجانا أو بسعر التكلفة فهو ملكية عامة قال في شأنها النبي ﷺ: «**النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ**» فالوقود ليس لشركات محددة تقوم باحتكاره وابتزاز الناس لشرائه وليس للحكومة أن تفرض ما تشاء من الجبايات فتضيق على الناس وتحيل حياتهم جحيماً لا يطاق.

أيها المسلمون: لا يوجد نظام في هذا الكون يهتم بالرعية ويرعى شؤونهم ويسهل لهم أمور حياتهم جميعها ويقودهم إلى رضا ربهم ودخول جنته في الآخرة إلا نظام الخلافة التي وجب علينا العمل لإقامتها لتخلصنا مما نحن فيه، فهلمّ معنا نقيمها خلافة راشدة على منهاج النبوة. ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ**﴾.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ميسرة يحيى

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان